اما الاعمال الاقتصادية فمتروكة لحرية الافراد يتسابقون فيها ويتنازعون كما يريدون ولكن ضمن دائرة واسعة من القوانين بحيث يتجنب اختلال الامن او الفوضى في الداخل . وهنا نقطة الخلاف الجسيم بين النظام الجرثومي والنظام الاجتماعي . فان نظامات الجسم الجرثومي اقتصادية اكثر منها ادارية لحفظ الامن . ونظامات الجسم الاجتماعي على الضد من ذلك اي انها ادارية لحفظ الامن اكثر جداً منها اقتصادية

ولذلك يُعَدُّ نظام الجسم الجرثومي اشتراكياً محضاً . بل هو خير مثال لنظام الاشتراكية . ولا تعتبر الهيئة الاجتماعية في امة الاشتراكية الأممي الطبقت نظاماتها على نظامات الجسم الجرثومي تمام الانطباق

نقولا حداد

بحث مالي

— ٢ —

الاملاك الأميرية

❊ فذلكة تاريخية مالية ❊ . كانت الدول قديماً قائمة على اساس سلطة الملك المطلقة فلم يكن للامة نواب مسؤولون عن كيفية وضع الضرائب وجبايتها وصرفها كما لم تكن للدولة ميزانية تسير بموجبها فكان دخلها العمومي ممتزجاً باموال الملك الخصوصية المجتمعة في الخزينة . فالخزينة هي مجموع اموال الملك الخصوصية مع ما يفرضهُ على المقاطعين (الولاة المستقلون) من الضرائب ليوزعوها على من هم تحت سلطتهم . فكان هؤلاء المقاطعون يحمّلون الامة فوق طاقتها بالنسبة الى شدة طمع الملك واسرافه وتبذيرهم . ثم تجتمع هذه الاموال في الخزينة ليصرفها الملك كما يشاء . فجباية الاموال عن الاراضي سنّة قديمة ترجع الى زمن المقاطعين ثم هذبها العلم ووضعها تحت النظام الحالي . ولا يزال اصحاب الاراضي اليوم يشكون ويستثقلون هذه الاموال ويرغبون في ابطالها على انهم مفرطون في دعواهم فلا غنى للحكومة عن هذه الاموال بعدما كثرت الاحتياجات المدنية العمومية . ومن يتتبع تاريخ جباية هذه الاموال يرى فرقاً عظيماً بين الماضي والحاضر لان المقاطعين لم يكونوا ليكتفوا بوضع الضرائب على الاراضي بل كانوا يأخذون فوقها عشر قيمة الارض عند انتقالها من يد الى اخرى وهذا ظلم فاحش لان المقاطع يأخذ قيمة الارض كلها اذا انتقلت من يد الى اخرى عشر مرات

ثم حدث انقلاب في القواعد المالية فتأت اراضي الملك والدولة اخاصة وقام البدل النقدي مقام البدل العيني عند ما كثر التقد ووضعت ضرائب مقننة دائمة بدل الضرائب التي كانت تجبى بتقطع وبدون نظام

وظلت الطريقتان القديمة والحديثة جاريتين في انكلترا الى تاريخ الانقلاب الذي حدث فيها سنة ١٦٤٠ فالغيت القاعدة القديمة تماماً وقامت القاعدة الحديثة التي ذكرناها . ومثل ذلك حصل في فرنسا ايضاً

ولا يزال ترقي المدنية وتقدم نظريات هذا العلم يعملان في تقليل الاملاك الاميرية وربما حتى بالغ بعض العلماء بقولهم يجب محو هذه الاملاك جميعها وان ينحصر دخل الحكومة في التكاليف فقط . ثم انضم الى مورد الاموال الاميرية مورد آخر امتزج بها هو الارباح التي تأخذها الحكومة من اشتغالها ببعض الاعمال وهذه المسئلة من الابحاث الهامة التي تشغل علماء المالية اليوم

﴿ اقسام الاموال الاميرية ﴾ تتألف الاموال الاميرية اليوم من الضرائب التي تأخذها الحكومة عن الخراج والاراضي المزروعة والمعادن والاملاك . والارباح التي تربحها من بعض الاعمال كما قدمنا . ولا نعني بالاعمال الاعمال التي تحتكرها الحكومة لنفسها او لشركة ما لان الاعمال المحتكرة تدخل تحت التكاليف فلا فرق بين الضريبة التي تأخذها الحكومة عن الاشياء وبين الاجرة التي تأخذها من مشروع تحتكره او تعطي امتيازه لشركة تتفق معها على تحديد الاجرة . فالاعمال المقصودة في هذا الباب هي الاعمال التي تشتغل بها الحكومة مع تركها الحرية المطلقة لكل فرد ليشتغل بها و ينافسها فيها

وتقسم الاملاك الاميرية من حيث انتفاع الحكومة منها ماليًّا وعدم انتفاعها الى قسمين الاملاك الاميرية العمومية كالانهر والساحات والطرق والجنائن العمومية والمقاصف والمرافئ والمعابد وجميع المؤسسات الخيرية التي تستفيد منها الامة بلا عوض . والاملاك الاميرية الخصوصية كالترع والجسور التي تأخذ اجرة المرور فيها والسكك الحديدية والمعامل والمصانع التي يدفع الافراد اجرة الانتفاع بها

﴿ هل يجوز اشتغال الحكومة بالاعمال ﴾ في اوربا الآن مذهبان عليان ماليان الاول يقول بفتح يد الحكومة عن الاشتغال بالاعمال وتقليل الاملاك الاميرية . ويمثل هذا المبدأ حكومة انكلترا . الثاني يقول باطلاق يد الحكومة في ذلك ويمثله حكومة المانيا . فالحكومتان سائرتان في طرفي نقيض في مذهبها المالي حتى ان المانيا لم تقف عند هذا الحد

من التوسع بل لا تزال تميل الى توسيعه اكثر فاكثر . مثلاً في ميزانية انكلترا لسنة ١٨٩٥ — ١٨٩٦ ترى دخل الاملاك يبلغ ثمانية وعشرين مليون فرنك يدخل فيها ربح الحكومة من اسهم ترعة السويس التي اشترتها من الخديوية المصرية بثمانية مليون فرنك فقد بلغ سنة ١٨٨٤ خمسة ملايين فرنك ثم صعدت هذه القيمة سنة ١٨٩٥ — ١٨٩٦ الى سبعة عشر مليون فرنك[1] . فيرى القارئ ان الحكومة الانكليزية تحصل على ربح كبير من هذه الاسهم وهذا يخالف مذهبها المالي الذي ذكرناه ولكن السبب الذي دفعها الى الدخول في هذه التجارة سياسي وليس ماليًّا . ومجموع دخل هذه الاملاك قليل بالنسبة الى واردات الخزينة العمومية التي بلغت حينئذٍ ميليارين ومئتين وخمسة وسبعين مليون فرنك او ٩١ مليون جنيه

دع ميزانية انكلترا وانظر في ميزانية المانيا عن سنة ١٨٩٧ — ١٨٩٨ وهي

دخل الاراضي المزروعة	٨٣٥٣٠٧٠٤	مارك
دخل السكك الحديدية	١١١٨٣٥٤٦٣٩	»
دخل المحالج والمعادن	١٢٧١٩٣٥٦٣	»
المجموع	١٣٢٩٠٧٨٩٠٦	
تخرج منها نفقاتها التي بلغت	٧٨٩٥٨٦٣٤٧	
يبقى الدخل الصافي	٥٣٩٤٩٢٦٥٩	

او نحو ٢٧ مليون جنيه وهو نحو نصف دخل الخزينة العمومية في ذلك العام . على ان اشتغال حكومة المانيا هذا ليس على سبيل الاحتكار فهنالك خطوط حديدية ومعامل للافراد والشركات الى جانب خطوط الحكومة ومعاملها . وان علماء المالية يبحثون ويتساءلون هل تظل المانيا متابعة هذه الخطة او ترجع الى طريقة انكلترا . وقد شغل هذا الموضوع فكر علماء فرنسا خاصة منذ خمسين سنة وكانوا يظنون انهُ لا بد من هبوط الواردات الاميرية وزوالها . ولا ينكر ان ريع الاراضي والاملاك الاميرية بدأ يقل في المانيا وفي جميع البلدان ولكن المانيا قد عوضت عن ذلك بكثرة الاشتغال بالاعمال

وهاك جدولاً بجميع السكك الحديدية كلها مع بيان المقدار الذي تستغلهُ الحكومة والمقدار الذي تستغلهُ الشركات والنسبة بينهما

(١) وهو الآن نحو ٣٢ مليون فرنك

التتمة

اسم الحكومة	القسم الذي تستغله الحكومة		القسم الذي تستغله الشركات	المجموع	النسبة
المانيا	٤٢٣٩٥	كلومتر	٤٢٤٠	٤٦٤٩٩	٩٨,٨ ÷
النمسا	٣ ٩٦٣	»	٥١٠٠٤٣	٣٠٩٦٨	٦٧,٥
طبيكا	٠٣٣٣٣	»	٠٢٤٤٥	٠٥٧٧٧	٥٧,٦
الدانمارك	٠١٧٣٥	»	٠٠٥٣٢	٢٢٦٧	٧٦,٥
اسبانيا	٠٠٠٠٠	»	١٢٤٦٥	١٢٤٦٥	٠
فرنسا	٠٢٨٠٥	»	٣٨٥٩٥	٤١٤ ٣	٦,٧
انكلترة	٠٠٠٠٠	»	٢٤٢٢٥	٢٤٢٢	٠
اليونان	٠٠٠٠٠	»	٩٥٢	٩٥٢	
ايطاليا	٠٠٠٠٠	»	١٥٤٦٧	١٥٤٦٧	٠
نروج	٠١٨٠٢	»	١٣٦	١٩٣٨	٩٣,٩
هلندة	٠٠٠٠٠	»	٣١٢٩	٣١٢٩	٠
البرتوغال	٠٨٣٠	»	١٥٢٨	٢٣٥٨	٣٥,١
رومانيا	٢٨٧٩	»	٠٠٠٠	٢٨٧٩	١٠٠
روسيا	٢٤٦٨٥	»	١٣٩٢١	٣٨٦١٢	٦٣,٩
الصرب	٥٤٠	»	٠	٥٤٠	١٠٠
اسوج	٣٧٦٧	»	٦٢١٩	٩٨٩٥	
سويسرا	٠٠٠٠٠	»	٣٥٦٣	٣٥٦٣	٠
الجزائر	٠٠٠٠٠	»	٣٩٣٣	٣٩٣٣	٠
مصر	١٨٣٩	»	١١٦	١٦٠٥	٩٤,٠
تونس	٠٠٠٠٠	»	٤٠٦	٤٠٦	٠
الارجنتون	١٠٣٧	»	١٣٠٠٣	١٤٠٣٩	٧,٣
البرازيل	٣٩٥٠	»	١٠٠٧٣	١٣٠٢٣	٢٣,٦
كندا	٠٠٠٠٠	»	٣٥٧٠٧	٣٥٧٠٧	٠
الولايات المتحدة	٠٠٠٠٠	»	٣٥٠٦٧٧	٣٥٠٦٧٧	٠
اليابان	٩٥٤	»	٣٧٣٠	٤٦٨٤	٢٥,٩
الهند الانكليزية	٩٨٩٤	»	٢٢٨٣٥	٣٢٧٢٩	٣٠,٣
روسيا في اسيا	٣٠٤٠	»	٠٠٠٠٠	٣٠٤٠	٠٠١
تركيا في اسيا	٠٠٠٠٠	»	٢٢١٤	٢٢١٤	

فيرى القارئ من مراجعة هذا الجدول مذهب كل حكومة في خطتها المالية. فكلة العلماء في انكلترا والولايات المتحدة متفقة مع الحكومة على عدم اشتغالها بالاعمال ولا يعارض هذا

الفكر في هاتين الحكومتين احد غير الاشتراكيين . فاشتغال الحكومة في الاعمال ذات الربح يبقى الميزانية في تشويش دائم وهذا من اكبر عيوب الميزانيات

❖ الاعمال التي تتعاطاها الحكومة ❖ اما الاعمال التي تتعاطاها الحكومة غالباً فخمسة وهي (١) الزراعة (٢) التعدين (٣) الصنائع العملية (٤) التجارة (٥) النقل . ولنبحث في كل واحد منها لنرى المنافع والمحاذير التي تنتج عن اشتغال الحكومة وعدم اشتغالها

❖ هل يجوز ان تشتغل الحكومة بالزراعة ❖ نعني بالزراعة حرث الاراضي وزرعها والعناية بالخراج ايضاً . وقد اتفقت كلمة اكثر العلماء في الحكومات الراقية على انهُ لا يجوز للحكومة الاشتغال بحرث الارض وزرعها لان الحكومة تقوم بهذه الاعمال بواسطة مأمورين والمأمورون لا يهتمون بالزراعة وترقيها اهتمام الاهالي بها فيحمل هذا على تأخر فن الزراعة وازدياد المأمورين على غير جدوى . ثم لو بحثنا في المسئلة من وجهتها الفلسفية الحقوقية لرأينا ان القيام بمثل هذه الاعمال ليس من وظائف الحكومة الاساسية واطلاق يد الحكومة فيها يقيد يد الاهالي فتقل الاعمال الحرة وهذا يرمي بالامة في هوة الجمود والكسل وتحرم الحكومة من اخذ الضرائب التي تتقاضاها صافية حين انتقال الارض من يد الى اخرى اذا لم تكن تحت يدها

على ان هذه القاعدة ليست من القواعد العلمية القطعية الممكن تطبيقها في كل بلد ومملكة . فتزداد هذه المضار والمحاذير اذا كانت الامة راقية وعدد النفوس فيها كثيراً وتقل اذا كانت الامة جاهلة ونفوسها قليلة . ويرى بعض العلماء ان لا تكف يد الحكومة مطلقاً من الاشتغال بالزراعة بل يكون لها حصة صغيرة تعتني بها عناية خاصة لتكون مثالاً للاتقان والترقي وانموذجاً يعمل الناس على طرزه وتقليده

❖ الخراج ❖ رأي العلماء في الخراج عكس رأيهم في الزراعة فكلمتهم متفقة على ان تكون هذه تحت ادارة الحكومة ليس لانها من ينابيع ثروة الحكومة فقط بل لاسباب عملية اخرى منها : انَّ في الحكومة قابلية اكثر من الافراد لهذا العمل لانهُ قد يُحتاج الى الصبر على الخراج مدة طويلة حتى تنتج والافراد لا يستطيعون الصبر كل هذه المدة فيلزمها هيئة دائمية كالحكومة . والخراج في الغالب واسعة كبيرة بعيدة الاطراف تقتضي المحافظة عليها عدداً ليس بقليل من الحراس وهذا لا يمكن ان يقوم به احد غير الحكومة . ثم ان الاهالي يميلون في الغالب الى تخريب الخراج ونحوها لان اكثرهم يعلم ان اراضي الخراج من اجود الاراضي للزراعة لذلك يسعون دائماً في تحويلها الى ارض زراعية . ومن الاسباب الباعثة على وضعها

تحت ادارة الحكومة كثرة ما يجم من الفوائد العمومية عنها فانها مصدر الحطب والخشب والصمغ وغيرها، ثم ان الحراج تنقي الهواء وتسكن الزوابع والعواصف وتقلل السيول الجارفة وتحفظ الرطوبة اللازمة للهواء والتربة. ومن حسناتها المشكورة ايقاظها في الامة الميل الى الصيد فتعود الامة على حمل السلاح والصبر على اقتحام المشاق وهذا عدا عما تستفيده من واردات الصيد

وتبلغ مساحة الحراج في اوربا الآن ٢٨٥ مليون هكتار ومساحة اوربا السطحية ٩٦٧ مليون هكتار فتكون نسبة مساحة الحراج الى مساحة الارض كنسبة ١ : ٣٤ الى مئة

واغنى البلدان في الحراج روسيا ففيها وحدها ١٩٠ مليون هكتار وفي شبه جزيرة اسكندناوية ٣٠ مليون هكتار. وهاك جدولاً ذكرت فيه النسبة بين مساحة الحراج واليابسة في كل مملكة

	الحراج فيها	في المئة من مساحتها
روسيا في اوربا	٤٠	٣٤
اسوج ونروج	٣٤	٢٩
النمسا والمجر	٢٩	٢٦
المانيا	٢٦	٢٢
ايطاليا	٢٢	١٨
سويسرا	١٨	١٧
فرانسا	١٧	١٤
اليونان	١٤	٧
اسبانيا	٧	٧
بلجيكا	٧	٧
الفلندك	٧	٥
البرتغال	٥	

وريع الحراج آخذ في الازدياد كثيراً بالنسبة الى شدة العناية بها فريع الحراج في بروسيا اليوم ضعفا ريعها سنة ١٨٤٨ وكانت ادارة الحراج مربوطة بنظارة المالية فالحقت بنظارة الزراعة لاهميتها ووجوب العناية بها

وقد بحث العلماء في اي الريعين اكثر ريع الحراج التي تديرها الحكومة ام ريع الحراج التي يديرها الافراد وقد توغل في البحث في هذه المسئلة العلماء الالمان خاصة فاتفقت كلمتهم على ان ريع الحراج يكون اكثر اذا تركت لادارة الحكومة

المحامي
رفيق رزق سلوم

الاستانة